

## الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- منهج الدراسة وأسلوبها
- مصطلحات الدراسة
- خطة الدراسة

## الإطار العام للدراسة

### مقدمة :

منذ الحرب العالمية الثانية وقضية التنمية مطروحة وبصورة قوية فى معظم الأحيان على الساحتين الأكاديمية والسياسية، حيث مثلت التنمية طموحاً دائماً يراود صانعى السياسة، ويحاولون تحقيقه عبر خطط زمنية ومشروعات تحديثية.

فأهم ما يتصف به العالم اليوم التفاوت الاقتصادى والاجتماعى والسياسى العميق بين الدول التى حققت تقدماً اقتصادياً ملحوظاً والدول التى تسعى جاهدة للبحث عن مكانتها فى هذا العالم، تلك الدول التى أطلق عليها الدول النامية أو المتخلفة، وهى دول العالم الثالث، حيث تسعى هذه الدول إلى تحقيق حياة أفضل لمواطنيها من خلال تنمية مواردها البشرية والمادية بعد أن عانت فترة طويلة من استنزاف اقتصادى وقهر سياسى وتخلّف اجتماعى ترك بصمات واضحة على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدول.

ولهذا وجدت البلاد النامية نفسها مدفوعة إلى ضرورة تنمية مجتمعاتها بصورة حقيقية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وبشرياً، وكان لابد من التركيز على الإنسان الذى يمثل وسيلة التنمية وغايتها فى آن واحد، فرسم أى خطة للتنمية يجب أن تبدأ بتنمية الإنسان باعتبار أن الإنسان هو الذى يقوم بالتنمية، وهو الذى ترتد إليه هذه العملية فى سلع وخدمات<sup>(١)</sup>.

فتعد التنمية من أصعب المشكلات العالمية فى النصف الثانى من القرن العشرين وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث - مصر - التى أصبحت تعتمد على التنمية الشاملة كأساس لدفع مجتمعها نحو الأخذ بأساليب التقدم والتحديث والإصلاح.

ولذا أسرعت مصر إلى رفع شعار التنمية، تحدوها الرغبة فى اللحاق بركب التقدم والتطور المتسارع فى العالم، خاصة أن إمكانيات مصر البشرية ومعطياتها الحضارية والتاريخية تمدها بالطاقات الضرورية للدفع بعملية التنمية إلى آفاق أرحب.

(١) فؤاد بسيونى متولى : التربية ومشكلات التنمية البيروقراطية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٣٧.

## ؟ الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

فقد تعددت مفاهيم التنمية المجتمعية الشاملة، فهناك من تناولها من حيث موضوعها فركز على الجانب الاقتصادي، وركز ثانٍ على الجانب الاجتماعي، في حين ركز ثالث على الجانب البشري، كما أن هناك اتجاهات أخرى نظرت إلى التنمية من زاوية الآثار المترتبة عليها، هكذا تعددت المدارس الفكرية في النظر إلى التنمية ومفهومها.

ولكن على الرغم من هذه الاختلافات وتلك الاتجاهات، فإنها جميعها تؤكد على شمولية التنمية وتكامل أبعادها وجوانبها، إلا أن كل اتجاه يعطى أولوية وأسبقية لبعد أو جانب محدد عن الجوانب والأبعاد الأخرى للتنمية.

ولتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة، هناك متطلبات يجب توافرها؛ لتكون بمثابة أسس داعمة لتحقيق هذه التنمية ومبادئ تعتمد عليها برامج ومشروعات التنمية المجتمعية الشاملة. وتتنوع هذه المتطلبات ما بين متطلبات اجتماعية وأخرى اقتصادية وثالثة علمية وتربوية<sup>(١)</sup>.

ولما كان التعليم العالي والجامعي هو الرصيد الاستراتيجي لحركة التنمية في المجتمع وتوجيه فعالياته، والمدخل الرئيسي للوفاء باحتياجات التنمية الذاتية المستقلة؛ تبعاً لكون الهوية الحضارية لأي مجتمع من المجتمعات تبنى على أساس الزيادة في هذا الرصيد الاستراتيجي وحسن توظيفه على المستوى المأمول، نظر إلى الجامعة باعتبارها قاطرة التنمية المجتمعية الشاملة، فعملت على تحسين نوعية الحياة للإنسان مادياً ومعنوياً،

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- فؤاد حسين حسن : المنطلقات النظرية للتنمية الاجتماعية، في **طلعت مصطفى السروجي وآخرين: التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، ٢٠٠١، ص ص ٦٤ - ٦٥ .

- عبد المنعم بدر : في مؤشرات التنمية (مقاييس التخلف والتقدم)، في **عبد الهادي الجوهري وآخرين: دراسات في التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ص ٢٠ - ٢١ .

- Ana Maria Esteves, & Frank Vanclay : "Social Development Needs Analysis as A tool for SIA to Guide Corporate-Community Investment : Applications in the Minerals Industry.", *Environmental Impact Assessment Review*, 29, 2009, PP 137 :145.
- Samual Fricker, et. al : "Goal - Oriented Requirements Communication in New Product Development.", *International Workshop on Software Product Management.*, vol., 2008, PP : 27 : 43.

## ؟ الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

وتوفير شروط ومقومات حياته الكريمة، بما يمكنه من تحمل أعباء التنمية المستقلة وبما يتيح له فرص العطاء الوافر لمجتمعه حتى يضمن له الانتفاع العالى بثمرات التنمية. فالجامعة تسعى نحو تنمية روح المسؤولية الاجتماعية والمهنية باعتبارها واجباً عاماً<sup>(١)</sup>.

كما تعد الجامعة ركيزة من ركائز التنمية المجتمعية، حيث تقوم بتحقيق هذه الأهداف من خلال أدوارها المختلفة التى تعد بمثابة وسائل لتلبية متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة، ومنها دورها فى إعداد القوى البشرية المدربة، ودورها فى إنتاج المعرفة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتحقيق ذلك يكون من خلال وظائفها الأساسية (التدريس - البحث العلمى - خدمة المجتمع) •

ولكن بالرغم من هذه المكانة وتلك الأهمية إلا أن واقع التعليم الجامعى المصرى يشوبه الكثير من أوجه القصور والضعف فى مختلف عناصر المنظومة الجامعية وهذا ما أكدته كثير من الدراسات السابقة، فى السنوات العشرة الأخيرة من القرن العشرين، والعشر سنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين.

ويتضح ذلك من دراسة **أحمد فكرى (١٩٩٠)**<sup>(٢)</sup> والتى توصلت إلى وجود سلبيات فى نظام الدراسة فى التعليم الجامعى المصرى مثل نظام العام الدراسى الكامل ونظام الفصلين الدراسيين؛ وعدم كفاية شروط القبول الحالية وعدم مناسبتها للمفاضلة بين الطلاب عند الالتحاق بالجامعات •

كما توصلت دراسة **محمد طه حنفى (١٩٩٠)**<sup>(٣)</sup> إلى أن سبب هجرة الكفاءات العلمية خارج الوطن ترجع إلى ندرة فرص التعليم العلمى الجيد بالجامعات؛ وذلك نتيجة أن حجم ما يرصد من أموال وإمكانات ضئيل للغاية، فعلى الرغم مما يقال عن وجود نمو سنوى فى الميزانيات المرصودة للبحث العلمى فى الجامعات، فإن هذا النمو يعتبر ضئيلاً للغاية، وخاصة إذا ما قيس بالزيادة الرهيبة فى الأسعار، الأمر الذى أدى إلى ضعف قدرة

(١) حسن شحاتة : **مداخل إلى تعليم المستقبل فى الوطن العربى، آفاق تربوية متجددة**، تقديم حامد عمار، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤٧ •

(٢) أحمد يونس فكرى : **تطوير التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية، رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٩٠ •

(٣) محمد طه حنفى : **بعض مشكلات التعليم العالى ودورها فى هجرة الكفاءات العلمية دراسة مقارنة فى مصر والسودان والعراق، رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٠ •

## ؟ الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

التعليم الجامعى المصرى على مسايرة المتغيرات المجتمعية المختلفة، ووجود خلل فى أدائه وظائفه الأساسية ورسالته التى ينتظرها المجتمع .

كما أكدت دراسة **نصر الدين شهاب** (١٩٩٤) <sup>(١)</sup> ضعف تمويل بعض المراكز وخاصة المراكز البحثية، حيث شكلت المعونات الأجنبية مخرجاً لحل القصور فى الإمكانيات المادية والفنية، فأنتت الولايات المتحدة الأمريكية فى مقدمة الدول الأجنبية التى تقدم معونات أجنبية للتعليم والجامعات فى مصر .

كما كان من أهم النتائج التى توصلت إليها دراسة **محمود الشال** (١٩٩٤) <sup>(٢)</sup> أن الامتحانات النهائية لها عدة عيوب أهمها عدم الدقة فى تحديد المستوى العلمى للطلاب، واعتمادها على الأسئلة المقالية .

كما توصلت دراسة **أنور بيومى** (١٩٩٥) <sup>(٣)</sup> إلى وجود اختلال قائم بين مخرجات النظام التعليمى واحتياجات سوق العمل، ووجود ضعف واضح فى معدلات إنتاجية العنصر البشرى، مع وجود فائض فى خريجى نظام التعليم الجامعى فى بعض التخصصات مقترناً بوجود عجز فى بعض التخصصات الأخرى .

ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة **أنور إبراهيم** (١٩٩٦) <sup>(٤)</sup> حيث أكدت أن التعليم الجامعى المصرى لا يؤهل الشباب الجامعى تأهيلاً جيداً لسوق العمل فى المجتمع المصرى، مع وجود ضعف فى كفاءة إنتاجية مخرجات التعليم الجامعى من الشباب فى الأعمال التى يلتحقون بها، كما أن الأداء التعليمى داخل الجامعات المصرية عاجز عن تلبية الحاجات العلمية للشباب والمجتمع بالقدر الكافى .

---

(١) نصر الدين عبد الرافع شهاب : مجهودات تطوير التعليم الجامعى فى مصر منذ ١٩٧٢-١٩٩٠، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة حلوان، ١٩٩٤ .

(٢) محمود مصطفى الشال : تطوير التعليم الجامعى المصرى فى ضوء المتغيرات المجتمعية، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٤ .

(٣) أنور بيومى مصطفى أبو الخير : استراتيجية مقترحة للبرامج التحويلية والتجديدية لخريجى التعليم العالى فى ضوء احتياجات التنمية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٥ .

(٤) أنور إبراهيم عبد الحافظ سعادة : مشكلات التعليم الجامعى وآثارها على الشباب دراسة ميدانية فى جامعة أسيوط، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٦ .

## ؟ الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

ويرجع ذلك من وجهة نظر نصر الدين شهاب (١٩٩٩) <sup>(١)</sup> إلى طبيعة سياسة قبول الطلاب، حيث انعكست هذه السياسة على الأداء الجامعي فى ضوء المتغيرات المجتمعية فى مصر، مما أدى إلى ضعف التوازن بين برامج التعليم واحتياجات الاقتصاد القومى من القوى العاملة، ووجود فائض من الخريجين فى بعض التخصصات مقابل عجز فى بعض التخصصات الأخرى، إضافة إلى زيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الدولة بزيادة الطلب على العمل، وظهور بعض أنواع البطالة الظاهرة والمقنعة؛ نتيجة الزيادة فى أعداد الخريجين من التخصصات غير المطلوبة.

ولهذا اهتمت دراسة محمد سكران (١٩٩٩) <sup>(٢)</sup> بمراجعة وظائف الجامعة المصرية والبحث عن صيغة معاصرة لهذه الوظائف؛ حتى تستطيع الوفاء بمتطلبات العصر، ومواجهة تحديات المستقبل، كما طرحت بعض التصورات التى قد تفيد فى وضع صياغة معاصرة لوظائف الجامعة المصرية، حتى يمكن أن تؤدى رسالتها ومهامها بما يتناسب والدور والهدف المنوط بها. فكان من أبرز النتائج التى توصلت إليها وجود خلل فى وظائف الجامعة الحالية، وتناقضات وتباينات وأخطار تهدد كل المحاولات التى تبذل فى عمليات التنمية؛ نتيجة للتحديات السكانية والبيئية، ووجود أزمة ثقافية تواجه القيم العربية الأصيلة، وبالتالي فهى تهدد النسق الجامعي.

كما أثبتت دراسة يوسف سيد محمود (١٩٩٩) <sup>(٣)</sup> أن الجامعات المصرية لا تعاني من تعدد الفلسفات التى تعمل وفقاً لها، بقدر ما تعاني من الغموض الفلسفي، فالجامعات المصرية لا تعاني من صراع الأدوار، بل تتمثل أزمتها التى تعيشها الآن فى أنها تركز على دور واحد وهو الدور التعليمي، الأمر الذى رسخ فكرة جامعة الحرم المغلق.

---

(١) نصر الدين عبد الرافع شهاب : مسارات مقترحة لقبول الطلاب كمدخل لتطوير الأداء الجامعي، ورقة عمل فى مؤتمر تطوير التعليم الجامعي رؤية لجامعة المستقبل ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ١ : ٩.

(٢) محمد سكران: نحو رؤية معاصرة لوظائف الجامعة المصرية على ضوء تحديات المستقبل، ورقة عمل فى مؤتمر تطوير التعليم الجامعي رؤية لجامعة المستقبل، مرجع سابق، ص ٦٠ : ٧٣.

(٣) يوسف سيد محمود : أبعاد أزمة التعليم الجامعي، دراسة تحليلية، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي رؤية لجامعة المستقبل، مرجع سابق، ص ١٠ : ٣٤.

## ؟ الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

فى حين توصلت دراسة أسامة حسين (٢٠٠١)<sup>(١)</sup> إلى أن هناك مواطن ضعف وسلبات فى منظومة التعليم الجامعى المصرى كان من أهمها : عدم وجود فلسفة عامة أو استراتيجية مستقبلية محددة، وعدم توافق خصائص ومهارات المنظومة مع متطلبات سوق العمل المتطورة والمتغيرة، وتقدم النظم وهبوط المستوى المعرفى، وبطء عملية التطوير فى سياق البرامج والمناهج وطرق التدريس وإدارة مؤسسات التعليم العالى، وتضارب وظائف مؤسسات التعليم العالى المختلفة وازدواجيتها، وعدم وجود تصور واضح للتعامل معها أو فيما بينها، ومحدودية مصادر التمويل الحكومية من ميزانية الدولة، وغياب معايير تقييم أداء دور الجامعات؛ ضماناً للجودة الشاملة.

وبالنظر إلى دراسة رشا شرف (٢٠٠٢)<sup>(٢)</sup> التى هدفت إلى وضع استراتيجية لتطوير التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء بعض الخبرات المعاصرة فى مجال التعليم الجامعى وتطويره فى دولتى الصين والولايات المتحدة، يتبين أن أهم نتيجة توصلت إليها هو غياب فلسفة للإصلاح والتطوير فى التعليم الجامعى المصرى؛ تبعاً لغياب النظرة المنظومية؛ ولهذا فقد أوصت بضرورة تبني فلسفة جديدة للتعليم فى مصر، تقوم على تأكيد دور الجامعة فى قيادة التطوير والتنمية وفى تنمية العلم وإنتاج المعرفة ودعم ارتباطها بالبيئة والمجتمع.

فى حين أكدت دراسة يوسف محمود (٢٠٠٣)<sup>(٣)</sup> على أن نمط التنمية المتبع لم يسمح للجامعات بالشراكة فى كثير من المشروعات القومية المهمة التى كان يمكن للجامعات من خلالها أن تطور من تخصصاتها، وتغير من ثقافة حرمها. ومن أهم العوامل التى حالت دون ذلك أن المؤشرات عن نمط التنمية القائم على سياسة الانفتاح تؤكد على ضعف قدرة هذا النمط على تحريك العلاقة الساكنة بين الجامعات والمجتمع،

---

(١) أسامة حسين إبراهيم باهى : المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية على التعليم الجامعى فى مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين بحث مرجعى، *مجلة التربية جامعة الأزهر*، كلية التربية، ع ١٠٣، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٣ : ٥٢.

(٢) رشا سعد شرف : استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الجامعى فى مصر، دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة حلوان، ٢٠٠٢.

(٣) يوسف سيد محمود : التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية مدخل لتطوير التعليم الجامعى، المؤتمر القومى السنوى العاشر (العربى الثانى) لمركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة المستقبل فى الوطن العربى، ٢٧-٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣، ص ١٦٥ : ١٩١.

## ؟ الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

فكثير من المشاريع الإنتاجية والصناعية في المجتمع هي وكالات لشركات كبرى، حيث تتولى هذه الشركات تطوير التكنولوجيا وتتحكم فيها، وحتى الشركات التي حاولت أن تشارك في ابتكار أساليب وأدوات التكنولوجيا نجدها قد اعتمدت على خبرة الخارج أكثر من اعتمادها على المؤسسات العلمية في الداخل، وحجتها في ذلك أن الجامعات المصرية ليس لديها ما تقدمه في هذه المجالات.

كما توصلت دراسة السيد محمد ناس (٢٠٠٣) <sup>(١)</sup> إلى أن سياسات التكيف الهيكلي أدت إلى اتباع سياسات انكماشية استتبعها تحجيم فرص العمالة أمام الخريجين، وتعرض الأسر المصرية للعديد من المشكلات المرتبطة ببطالة أبنائهم، وعدم وجود فرص عمل ملائمة لهم؛ مما يدفعهم للاستسلام لأي نوع من العمل وممارسة أنشطة القاع في إطار ما يعرف بالعمالة غير المنتظمة، كما أن تكلفة طالب التعليم الجامعي في مصر أدنى من تكلفة الطالب الأردني والتونسي رغم الزيادات في اعتمادات الجامعات ووزارة التعليم العالي خلال عقد التسعينيات.

ولذلك يقف الطالب الجامعي في مفترق الطرق إزاء المتغيرات الثقافية والسموات المفتوحة، التي يتعين على الجامعات مواجهتها من خلال توضيح الرؤى إزاء هذه المتغيرات، كما أن تدخل الدولة أو عدم تدخلها في مجال تحقيق التطوير والإصلاح المنشود بالجامعات عملية يحكمها قدرة الدولة على تحقيق متطلبات إصلاح الجامعات، وأن هناك شبه إجماع على أن الدولة أضحت عاجزة عن تحقيق هذه المتطلبات، وأنه آن الأوان للحد من الاعتماد المطلق على الدولة في تحقيق الإصلاح المنشود <sup>(٢)</sup>.

وهناك من الدراسات <sup>(٣)</sup> ما تناول واقع التعليم الجامعي وافتقاده للبنية التحتية اللازمة لتطويره، وعدم ارتباطه بالحياة وعالم الإنتاج، وضعف المستوى الأكاديمي

---

(١) السيد محمد ناس : التكيف الهيكلي والتعليم العالي دراسة للواقع المصري في ضوء الخبرة الدولية، في سعيد طه والسيد محمد ناس : قضايا في التعليم العالي والجامعي، دراسات تربوية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٧ : ١٦٦.

(٢) السيد محمد ناس : الجامعة والعولمة الطالب الجامعي بين الإقليمية والعالمية، في سعيد طه والسيد محمد ناس : قضايا في التعليم العالي والجامعي، مرجع سابق، ص ٢٤٣ : ٣٠٠.

(٣) السيد محمد ناس : تمويل التعليم العالي دراسة مقارنة بين مصر واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، في سعيد طه والسيد محمد ناس : قضايا في التعليم العالي والجامعي، مرجع سابق، ص ١٦٧ : ٢٤٢.



## ؟ الفصل الأول : الإطار العام للدراسـ

للخريجين وبطالتهم، هذا فضلاً عن مشكلات التمويل وما ينتج عنها من ضعف المرتبات، وعدم توافر المعامل والأجهزة الحديثة، وانخفاض الإنفاق على البحث العلمى .

يضاف إلى ذلك ما وضعه محمد على نصر (٢٠٠٤) <sup>(١)</sup> من قصور فلسفة التعليم الجامعى عن تحقيق جودة هذا النوع من التعليم، وقصور التعليم الجامعى عن مواجهة تحديات العصر ومتغيراته التى يتمثل بعضها فى تعدد مصادر المعرفة وثورة الاتصالات والمعلومات، وعدم الاهتمام بوضع معايير إقليمية ومستويات عالمية ينبغى توفيرها لخريجى هذا التعليم .

ويتفق ذلك مع ما أشار إليه كل من عصام عز العرب (٢٠٠٥) وناهد شاذلى (٢٠٠٥) <sup>(٢)</sup> مؤكدين على عدم قدرة التعليم الجامعى المصرى على مسايرة التحديات العالمية المعاصرة، وجمود الخطط والبرامج الدراسية وعدم ملائمتها للتطور العلمى، ووجود اختلال بين مخرجات النظام التعليمى واحتياجات سوق العمل، وقلة تعاون الجامعات مع رجال الأعمال فى تحديد مواصفات العمالة اللازمة، واكتظاظ معظم الجامعات بأعداد كبيرة من الطلاب؛ مما يؤثر سلباً على مخرجات العملية التعليمية، كما يؤدى إلى عدم الوفاء بمتطلبات سوق العمل حسب مواصفات الجودة المطلوبة، مما يؤثر سلباً على التنمية المجتمعية الشاملة والمحافظة على استدامتها .

ومن ثم لا يمكن للأحوال والأوضاع الراهنة لمستوى خريجى الجامعات المصرية أن تقود المجتمع نحو تحقيق أهدافه التنموية، وبناء مجتمع معرفى متقدماً نظراً لضعف المدخلات التعليمية، وسوء حالة الأبنية والتجهيزات العلمية، وضعف الجهاز الإدارى، وعدم مواءمة النظام الجامعى والبرامج الدراسية لروح العصر، بالإضافة إلى

---

(١) محمد على نصر : رؤى مستقبلية وتجارب إقليمية وعالمية لتطوير وتحديث التعليم العالى العربى فى ضوء متطلبات العصر، المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) لمركز تطوير التعليم الجامعى، التعليم الجامعى المصرى آفاق الإصلاح والتطوير ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٤، جامعة عين شمس، بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، الجزء الأول، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص ٤٨١ : ٥٠٢ .

(٢) عصام عز العرب عبد الله : مستقبل التعليم الجامعى المصرى فى ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٥ .  
- ناهد الشاذلى : التعليم العالى وتلبية متطلبات التنمية المستدامة، مجلة التربية والتنمية، ع ٣٢، السنة الثالثة عشر، المكتب الاستشارى للخدمات التربوية، القاهرة، مارس ٢٠٠٥، ص ٥٩ : ١١٤ .

## ؟ الفصل الأول : الإطار العام للدراسـ

غياب الرؤية الشاملة والنظرة الاستراتيجية لدور التعليم العالى والجامعى فى مستقبل التنمية واستثمار الموارد القومية، وكذلك محدودية فرص التعامل مع العلوم الحديثة والمستقبلية وتطبيقاتها فى الجامعات المصرية<sup>(١)</sup>.

كما أشارت دراسة محمد عبد الحكيم هلال (٢٠٠٦)<sup>(٢)</sup> إلى أن حكم أعضاء هيئة التدريس على المستوى العلمى لطلابهم يتسم بعدم الدقة؛ وذلك بسبب صعوبة المتابعة المستمرة لكل الطلاب، وتركيز عضو هيئة التدريس على تقويم نواتج الفكر لطلابه بصورة أكبر من تركيزه على أساليب التفكير، كما أن إجراءات تقويم الطلاب بالكلية فى ظل نظام الفصلين الدراسيين لها آثار سلبية على العملية التعليمية؛ حيث إنها تستغرق وقتاً طويلاً من كل فصل دراسى على حساب الوقت المخصص للتدريس.

فغياب استقلال الجامعة جعلها امتداداً للمرحلة الثانوية فى جوانبها السلبية، كما أن التوسع فى إنشاء الجامعات وزيادة أعدادها كان توسعاً أفقياً جاء على حساب التوسع الرأسى؛ مما كان له أسوأ الأثر على تنمية إمكانات الجامعات القائمة، بالإضافة إلى فقد الحرية الأكاديمية<sup>(٣)</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أكدت دراسة دعاء جواهر (٢٠٠٨)<sup>(٤)</sup> جمود اللوائح والقوانين التى تحكم أداء عضو هيئة التدريس وتطويره، وشكلية البرامج التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وافتقار محتواها لكثير من الاتجاهات الحديثة المرتبطة بتطوير أدائهم فى مجتمع المعرفة، وغياب الآليات اللازمة لبناء وتحديث قاعدة المعرفة التنظيمية للجامعة، وندرة الموارد المالية اللازمة لإجراء البحوث التطبيقية التى يشارك

---

(١) صفية أحمد وهبة صالح : تحليل القدرة التنافسية للجامعات المصرية باستخدام مصفوفة Swot، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى المصرية والعربية فى إطار اتفاقيات تحرير التجارة فى الخدمات خلال الفترة ٧-٩ مايو ٢٠٠٦، جامعة حلوان بالتعاون مع مركز بحوث التجارة الخارجية، جامعة حلوان، ٢٠٠٦، ص ٢٧٧ : ٢٩٧.

(٢) محمد عبد الحكيم هلال : نظام تقويم أداء الطالب فى كلية التربية بدمنهور جامعة الإسكندرية دراسة تقييمية، رسالة ماجستير، كلية التربية بدمنهور، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٦.

(٣) محمد عبد الرؤوف على : دراسة تقييمية للحرية الأكاديمية فى الجامعات المصرية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.

(٤) دعاء محمود عبد الفتاح جواهر : تصور مقترح لتطوير أداء عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية فى ضوء مدخل إدارة المعرفة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

## ؟ الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

فيها عضو هيئة التدريس؛ مما يعوق عملية نشر وتطبيق معرفته وخبراته بفاعلية في خدمة مجتمعه، الأمر الذي جعل التعليم الجامعي لا يفي بمتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة.

وقد أدت كل هذه السلبيات إلى عدم وفاء التعليم الجامعي بمتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة، وابتعاد التعليم الجامعي عن سباق المنافسة العالمية لإنتاج المعرفة، وضعف مستوى الجودة فيه ووجود فجوة بين مخرجاته وبين متطلبات سوق العمل ومتطلبات تنمية مجتمعه. وهذا ما أكده محمد ريان وأحمد عبد العظيم (١) (٢٠٠٩).

مثل هذا الواقع أدى إلى غياب الجامعات المصرية عن التصنيفات العالمية لترتيب الجامعات، واحتلال الجامعات المصرية لمراكز متأخرة على مستوى القارة الإفريقية، وتفوق جامعات جنوب إفريقيا وتنزانيا وناميبيا وغيرها عليها (٢). أما على المستوى الإفريقي المحلي، فقد حصلت ٨ جامعات من جنوب إفريقيا على ثمانى المراكز الأولى إفريقياً، فى حين احتلت جامعة حلوان المركز ٨٥ إفريقياً (٣).

وانطلاقاً من الوضع الحالى للتعليم الجامعي المصري، وحالة التحول الذى يعيشها العالم بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة، من حيث التحولات الكبرى فى السياسات الاقتصادية والثقافية والتعليمية، فإن إصلاح التعليم الجامعي المصري لم يعد مجرد اختيار، وإنما أصبح قضية ضرورية ملحة، تفرضها متغيرات الحاضر والمستقبل، وأزمة الواقع الحالى، ومتطلبات التنمية المجتمعية.

---

(١) محمد ريان وأحمد عبد العظيم : تفعيل دور التعليم العالى لتلبية متطلبات التنمية الشاملة فى العالم الإسلامى، مؤتمر التعليم فى العالم الإسلامى المؤتلف والمختلف ٣١ يناير - ١ فبراير ٢٠٠٩، المؤتمر العلمى السنوى السابع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٥٥٩ : ٦٠٣.

(2) Academic Ranking of World Universities 2010, Available at [www.arwu.org/ARWU2010](http://www.arwu.org/ARWU2010).

(٣) نسرین أحمد عباس : معايير التقييم الدولية للجامعات المصرية، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى المصرية والعربية فى إطار اتفاقيات تحرير التجارة فى الخدمات، مرجع سابق، ص ص ١١٤ : ٢٠٥.

## ؟ الفصل الأول : الإطار العام للدراسـة

ولهذا فقد طرحت العديد من المبادرات لإصلاح التعليم الجامعى المصرى، كان من بينها المؤتمر القومى لتطوير التعليم العالى ٢٠٠٠، الذى انتهى برسم استراتيجية لتطوير التعليم الجامعى المصرى، تضمنت خمسة وعشرين مشروعاً لإصلاح منظومة التعليم الجامعى. واستقر الأمر على تنفيذ ستة مشروعات هى (مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICTP ، مشروع تطوير الكليات التكنولوجية المصرية ETCP، مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات FLDP ، مشروع تطوير كليات التربية FOEP، مشروع صندوق تطوير التعليم العالى HEEPF، مشروع تأكيد الجودة والاعتماد QAAP)، وذلك على ثلاث مراحل تتفق كل مرحلة مع الخطة الخمسية للدولة اعتباراً من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٧<sup>(١)</sup>.

ولم يتوقف الأمر على ذلك، فقد ظهرت مبادرات أخرى ذات خلفية سياسية واقتصادية على كافة الأصعدة محلياً ودولياً، ساعد على ظهورها السياقات والتحولات والظروف العالمية المحيطة بالمجتمع المصرى. فبالنسبة إلى المبادرات المحلية، فقد كان آخرها مؤتمر "قضايا الإصلاح العربى الرؤية والتنفيذ" فى الفترة من ١٢-١٤ مارس ٢٠٠٤ فى مكتبة الإسكندرية، حيث صدرت وثيقة الإسكندرية التى تعمل وفقاً لقائمة أولويات محددة تتمثل فى الإصلاح السياسى، والإصلاح الاقتصادى، والإصلاح الاجتماعى، والإصلاح الثقافى، وآليات المتابعة مع المجتمع المدنى<sup>(٢)</sup>، وتضمنت فى مجال الإصلاح الاجتماعى الاهتمام بالتعليم وتطويره، واكتساب ونشر وإنتاج المعرفة، وتطوير المؤسسات التعليمية.

أما المبادرات الدولية الخارجية فقد كانت كثيرة ومتعددة، إلا أنها ظهرت على الساحة العربية بصورة كبيرة ومؤثرة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكانت منها مبادرة كولن باول ٢٠٠٢، ثم مشروع الشرق الأوسط الكبير ٢٠٠٤.

ورغم أن مبادرة كولن باول وزير خارجية أمريكا الأسبق، وكذلك مشروع الشرق الأوسط الكبير (٢٠٠٤) لم يتناولوا بشكل مباشر إصلاح التعليم الجامعى، لكنها

---

(١) وزارة التعليم العالى : مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى، ورقة عمل المؤتمر

القومى للتعليم العالى ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٠، ص ٣٧.

(٢) أحمد يوسف القرعى : دور المجتمع المدنى فى الإصلاح العربى، مجلة السياسة الدولية،

ع ١٥٦، ٣٩، السنة ٤٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، إبريل ٢٠٠٤، ص ص ٩٤ : ٩٧.

## ؟ الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

تناولت بعض الجوانب المتعلقة بالتغيير الثقافي وبناء مجتمع المعرفة وتوسيع الفرص الاقتصادية وتشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وهى جميعاً جوانب ترتبط وتتحقق من خلال التعليم بمراحله المختلفة، وخاصة التعليم الجامعى .

فقد انطلق مشروع الشرق الأوسط الكبير فى تسويق مطالبته بالإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى العالم العربى والإسلامى من خلال تقريرى التنمية البشرية العربية لعامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ اللذين شخضا مواضع الأزمات فى المجتمعات العربية وعوامل التخلف فيها<sup>(١)</sup>، حيث رأى أن هناك ثلاث نواقص فى العالم العربى هى (الحرية ، المعرفة، تمكين المرأة)، ونص على أنها تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثمانى<sup>[\*]</sup> الأمر الذى جعله يقرر أن المنطقة العربية تقف فى مفترق الطرق، وأن البديل الوحيد لذلك هو الطريق إلى الإصلاح<sup>(٢)</sup>، ورسم المشروع مرتكزات الإصلاح هذه فى ثلاثة محاور رئيسية تركز عليها خطة تغيير منطقة الشرق الأوسط الكبير وهى : تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، توسيع الفرص الاقتصادية، بناء مجتمع معرفى<sup>(٣)</sup> .

ويرى المشروع فى إطار بناء المجتمع المعرفى أن الفجوة المعرفية فى المنطقة العربية ونزيف الأدمغة يشكلان تحدياً لآفاق التنمية فيها؛ لذلك فهو يدعو إلى القضاء على الأمية، ودعم التعليم وتحديثه بحيث يواكب التطورات التكنولوجية الحالية<sup>(٤)</sup> .

وعلى الرغم من أهمية مبادرات الإصلاح هذه، فإن الأهم من ذلك هو مدى الاستفادة منها استثمارها الاستثمار الأمثل بما يتناسب مع متطلبات التنمية الشاملة، وبالطريقة التى تسهم فى إصلاح واقع التعليم الجامعى، وتساعد على التكيف والتعامل مع المتغيرات المجتمعية والعالمية المتجددة باستمرار، وكذلك الاستفادة منها .

(١) خليل العنانى : الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، ع ١٥٦، مرجع سابق، ص ٩٨ .

[\*] مجموعة الدول الثمانى تضم : أمريكا، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، روسيا، الصين، اليابان.

(٢) عبد الودود مكرم : المخزون الحضارى للشخصية المصرية فى مواجهة التحديات المعاصرة رؤية تربوية، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤، ص ١٦٠ .

(٣) القمة العربية : نص مشروع الشرق الأوسط الكبير، دى، الإمارات العربية ٢٠٠٤/٣/١م .

[www.cnn/Arabic.com](http://www.cnn/Arabic.com).

-سعيد اللاوندى : الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، ط ٣، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ٢١٣ : ٢٢١ .

(٤) نص مشروع الشرق الأوسط الكبير المقدم من واشنطن فى قمة الدول الثمانى، وثائق دولية، مجلة السياسة الدولية، ع ١٥٦، مرجع سابق، ص ص ٢٩٧ : ٣٠١ .

### **مشكلة الدراسة :**

فى ضوء التحليل السابق لواقع التعليم الجامعى المصرى، وبيان قصوره فى تحقيق متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة المختلفة، والمبادرات والمشاريع المطروحة لإصلاحه، سواء كانت مبادرات داخلية أو خارجية، يمكن بلورة التساؤل الرئيس للدراسة فيما يلى :

**ما دور مبادرات إصلاح التعليم الجامعى المصرى فى تحقيق متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة؟**

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية :

١. ما متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة؟
٢. ما مبررات إصلاح التعليم الجامعى المصرى؟
٣. ما أهم المبادرات الإصلاحية للتعليم الجامعى المصرى؟
٤. ما مدى تحقيق مبادرات الإصلاح ومشاريعه لمتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة؟
٥. ما مدى تأثير مبادرات ومشاريع إصلاح التعليم الجامعى فى تحسين واقع التعليم الجامعى المصرى وتطويره؟
٦. كيف يمكن وضع سيناريو ابتكارى لإصلاح التعليم الجامعى المصرى فى ضوء متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة؟

### **أهداف الدراسة :**

**تتمثل الأهداف الرئيسة للدراسة فى :**

- ١ - إبراز الدور المحورى للتعليم الجامعى المصرى بوصفه ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.
- ٢ - تحليل واقع التعليم الجامعى المصرى، فى ضوء متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة والمتغيرات المجتمعية والعالمية.
- ٣ - التعرف على المبررات الحقيقية للمبادرات الإصلاحية للتعليم الجامعى المصرى.
- ٤ - تقييم مدى تحقيق المبادرات الإصلاحية لمتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة.
- ٥ - تقييم أثر المبادرات والمشاريع الإصلاحية فى تحسين واقع التعليم الجامعى المصرى وتطويره.
- ٦ - رصد التداعيات الاجتماعية والتربوية لمبادرات الإصلاح.
- ٧ - وضع سيناريو ابتكارى لإصلاح التعليم الجامعى المصرى فى ضوء متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة.

## **أهمية الدراسة :**

تأتى هذه الدراسة فى الوقت الذى يمر فيه المجتمع المصرى بتحويلات جذرية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، خاصة فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأحداثها. وقد شهدت أروقة الجامعات المصرية - وما زالت - دعوات للتغيير انطلقت من المجتمع الجامعى (أساتذة وطلاباً) تطالب بتغيير مختلف جوانب منظومة التعليم الجامعى، حيث أصبح "الإصلاح" هو حديث الساعة، يطالب به الجميع ويتطلع إليه. ومن هنا تكتسب هذه الدراسة أهميتها من :

- تقييم ما تم تنفيذه من مبادرات ومشاريع إصلاحية، والوقوف على مدى قدرتها على تطوير واقع التعليم الجامعى المصرى وتحسينه، وتدعيم دوره فى قيادة عملية التنمية المجتمعية الشاملة فى مصر .
- طرح بعض الرؤى والبدائل للإصلاح، ووضعها أمام المجتمع الجامعى ومتخذى القرار .

## **منهج الدراسة وأسلوبها :**

تقتضى طبيعة الدراسة استخدام المنهج الوصفى كأحد مناهج البحث العلمى، لكونه يهتم بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالظاهرة، واستخلاص الدلالات والمعانى المختلفة التى تتطوى عليها البيانات والمعلومات، وإعطاء التفسير العلمى<sup>(١)</sup>.

أى أنه يبحث فيما هو كائن فى حياة الإنسان أو المجتمع من ظواهر وأحداث مختلفة، ولا يقف عند حد وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وإنما يتعدى ذلك إلى التحليل والتفسير والمقارنة والتقويم للوصول إلى تعميمات ذات معنى يزداد بها التبصر بالظاهرة موضوع الدراسة<sup>(٢)</sup>.

ومن ثم فإن هذا المنهج يعد من المناهج الملائمة لطبيعة وأهداف الدراسة؛ حيث يفيد فى رصد وتشخيص واقع التعليم الجامعى المصرى، وأهم متطلبات التنمية المجتمعية

---

(١) محمد عبد الظاهر الطيب وآخرون : **مناهج البحث فى العلوم التربوية والنفسية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٠٨ .

(٢) عزيز حنا داود، أنور حسين عبد الرحمن : **مناهج البحث فى العلوم السلوكية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٤١ .

## ؟ الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

الشاملة، ومبادرات إصلاح التعليم الجامعي المصري وتداعياتها على المجتمع وعلى التعليم الجامعي ذاته .

ويتم الاستعانة بأسلوب السيناريوهات - كأحد الأساليب المنهجية في مجال الدراسات المستقبلية الاستشرافية-؛ وذلك لما تقوم به من رسم خطوط عامة حول مستقبلات ممكنة أكثر من كونها عرضاً لمستقبل فعلى، فهي ليست تخمينات للمستقبل ولكنها وصف للمستقبل المحتمل<sup>(١)</sup>.

فيتم بناء هذه السيناريوهات وفقاً لخطوات معينة، تتمثل في :

- ١ - وصف الواقع الراهن والاتجاهات العامة .
- ٢ - فهم ديناميكية النسق والقوى المحركة له .
- ٣ - تحديد السيناريوهات البديلة .
- ٤ - فرز السيناريوهات البديلة، واختيار عدد محدود منها .
- ٥ - كتابة السيناريوهات البديلة، واختيار عدد محدود منها .
- ٦ - تحليل مقارن للسيناريوهات<sup>(٢)</sup> .

ولهذا فالسيناريوهات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة للمساعدة في اتخاذ قرارات استراتيجية أفضل، إذ يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في التحليل البيئي الخارجى، حيث تصف المستقبلات المحتملة التي قد تصادف المؤسسة، وتكشف الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... وغيرها، كما يمكن أن توضح الفرص والتحديات التي تواجه المؤسسة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أحمد محمود الزنفل : فنيات التخطيط الاستراتيجى للتعليم، الندوة العلمية السابعة لقسم أصول التربية جامعة طنطا، التخطيط الاستراتيجى فى التعليم العالى، الثلاثاء ١١ مايو ٢٠١٠، كلية التربية، جامعة طنطا، ص ٣٦٥ .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن خطوات بناء السيناريوهات يمكن الرجوع إلى :

- إبراهيم العيسوى : السيناريوهات، بحث عن مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها فى مشروع مصر ٢٠٢٠ أوراق مصر ٢٠٢٠، العدد ١، منتدى العالم الثالث، مكتبة الشرق الأوسط، القاهرة، يوليو ١٩٩٨، ص ص ٣٠ : ٥١ .

- محمد صبرى حافظ والسيد محمد البحيرى : تخطيط المؤسسات التعليمية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ١٨٦ : ١٩٠ .

(3) Morrison, Jamesl & Lan Wilson : Analyzing Environments and Developing Scenarios in Uncertaion Time, PP 8-9 Available At <http://horizon.unc.edu/Courses/Papers/JBChapter.htm>at1-3-2011.



## مصطلحات الدراسة :

### مبادرات Initiatives :

يمكن تعريفها على أنها أطروحة ومحاولة فكرية أو عملية لإدخال تعديلات وتحسينات على واقع ووضع معين بهدف الانتقال به إلى وضع آخر وفقاً للأهداف المنشودة.

ويقصد بمبادرات الإصلاح في هذه الدراسة : مجموعة المقترحات والمشاريع المحلية - ويمثلها مشروع ضمان الجودة والاعتماد ومشروع وثيقة الإسكندرية - ، والعالمية - ويمثلها مشروع الشرق الأوسط الكبير - التي تهدف إلى تطوير وإصلاح التعليم الجامعي المصري.

### الإصلاح Reform :

ينظر علماء الاجتماع إلى الإصلاح على أنه تحريك لأوضاع المجتمع القائمة ووتيرة مسيرتها إلى صورة مغايرة. وقد تحدث هذه الحركة بصورة جزئية كإصلاح أحد مكونات نظام التعليم، أو في قطاع معين من المجتمع كقطاع التعليم، كما قد يكون إصلاحاً شاملاً يمتد إلى معظم الجوانب المختلفة للمجتمع<sup>(١)</sup>.

كما يعرف الإصلاح على أنه : "عملية تطويرية تتم على مراحل زمنية، وتتحقق من خلال سياسات تراكمية متصلة وصولاً إلى التغير المنشود"<sup>(٢)</sup>.

ويعرف أيضاً بأنه : "عملية تغيير في النظام التعليمي أو في جزء منه نحو الأحسن، وغالباً ما يتضمن هذا المصطلح معاني اقتصادية واجتماعية وسياسية"<sup>(٣)</sup>.

في حين يعرفه حسن البيلالوي بأنه: "ذلك التغيير الشامل في بنية النظام التربوي القومي على المستوى الكبير، أو بعبارة أخرى يعني تلك التعديلات الشاملة الأساسية في

---

(١) محمد صبرى الحوت : إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٨.

(2) Peter Cave : "Educational Reform in Japan in 1990, Individuality and Other Uncertainties.", **Comparative Education**, Vol. 37, No.2, 2001, P.170.

(3) Sally Tamlinson : **Education in a Post – Welfare Society**, Open university press, Backing ham, 2001, P. 46.

## ؟ الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

السياسة التعليمية التي تؤدي إلى تغييرات في المحتوى والفرصة التعليمية والبنية الاجتماعية، أو في أي منهم، في نظام التعليم القومي في بلد ما"<sup>(١)</sup>.  
كما يعرف أيضاً بأنه: "منظومة الإجراءات التربوية التي تهدف إلى إخراج النظام التربوي من أزمتته إلى حالة جديدة من التوازن والتكامل، بما يضمن له استمرارية وتوازناً في أداء وظيفته بصورة منتظمة"<sup>(٢)</sup>.

### متطلبات Requirements :

يقصد بالمتطلبات : "مجموعة المهارات والأنشطة اللازمة لتحقيق احتياجات معينة"<sup>(٣)</sup>، بمعنى أن الاحتياجات رغبة يمكن تحقيقها عن طريق المتطلبات، فالاحتياجات غاية والمتطلبات وسيلة لتحقيق هذه الاحتياجات .  
ومن ثم فإن متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة : هي المواصفات الكمية والكيفية والشروط الواجب توافرها لتحقيق التنمية الشاملة بالمجتمع .

### التنمية المجتمعية الشاملة Comprehensive Societal Development :

تعرف التنمية بأنها : "العملية المجتمعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي تكون قادرة علي تنمية إنتاجية مدعومة ذاتياً؛ بحيث تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وتكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية وسياسية، تكفل زيادة الارتباط بين كل من الجهد والإنتاجية، كما تستهدف توفير الاحتياجات الأساسية للفرد ضماناً حقيقياً لمشاركته، وتعميق متطلبات أمنه في المدى الطويل".<sup>(٤)</sup>

(١) حسن حسين البيلاوي : سوسيولوجية الإصلاح التربوي في العالم الثالث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٠ .

(2) Valerie E – Lee & Julia B. Smith : **Restructuring High School for Quality and Excellence : What Works**, New York, Teacher College Press, 2001, P.57.

(٣) أحمد غنيمي مهنأوى : دور الأندية النسائية في تلبية بعض متطلبات التعليم الوظيفي للمرأة الريفية، دراسة حالة في محافظة القليوبية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية، في الفترة ٢٠-٢١ إبريل ١٩٩٦، الجزء الثالث، كلية التربية جامعة حلوان بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ص ٣١ .

(4) Christian Lund: "Approaching Development, an Opinionated Review.", **progress in Development Studies** 10, No1, 2010 , p25

## ؟ الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

كما يعرفها "أحمد جمعه حسانين" بأنها : "عملية شاملة تهدف إلى زيادة قدرة المجتمع الذاتية علي إشباع حاجاته المادية والمعنوية والإبداعية لمواجهة مشكلاته، وحلها ذاتياً؛ للتخلص من التبعية وما يترتب عليها".<sup>(١)</sup>

ويتفق هذا مع ما يؤكدّه "عبد العزيز مختار" الذي يعرف التنمية المجتمعية الشاملة بأنها: "عملية رسم الأهداف الشاملة للمجتمع وفقاً للموارد المتاحة له مادية كانت أم بشرية؛ بغية الوصول إلى حجم معين من المتغيرات البنائية والوظيفية، يكون له أثره في وصول المجتمع إلى قدر معين من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية".<sup>(٢)</sup>

كما يعرفها "نصر محمد عارف" بأنها "عملية مجتمعية عمدية تهدف إلى إحداث تغيير شامل في مجتمع معين من خلال إحداث نقلة معينة في مختلف قطاعاته، ومن ثم فهي عملية تهدف إلى تحريك المجتمع، وتفعيله، ودفعه لأن يتقبل التغيير ويقوم به ويتحمل تكاليفه وأعباءه".<sup>(٣)</sup>

### خطة الدراسة :

**الفصل الأول : الإطار العام للدراسة،** ويتناول مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها والمنهج المستخدم وأهم المصطلحات .

**الفصل الثاني : التعليم الجامعي والتنمية المجتمعية الشاملة (المفهوم والمتطلبات)،** ويدور حول مفهوم التنمية المجتمعية الشاملة، ومتطلبات التنمية المجتمعية ذات الأبعاد المختلفة، ودور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات التنمية المجتمعية .

---

(١) أحمد جمعة حسانين: التربية وتنمية المجتمع، مجلة كلية التربية بأسبوط، ع ٨، م ١، يناير ١٩٩٢، ص ٣٨٣.

(٢) عبد العزيز عبد الله مختار: التخطيط لتنمية المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٨٩ - ٩٠.

(٣) نصر محمد عارف: التنمية من منظور متجدد، التحيز، العولمة، ما بعد الحداثة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٢٨ - ١٢٩.

---

## ؟ الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

---

**الفصل الثالث : التعليم الجامعى المصرى (الواقع والتحديات)،** ويقوم بوصف وتحليل وظائف التعليم الجامعى المصرى، والواقع الحالى لعناصر المنظومة الجامعية، وأهم المتغيرات المجتمعية وتأثيرها على التعليم الجامعى المصرى.

**الفصل الرابع : مبادرات إصلاح التعليم الجامعى المصرى،** ويقوم بدراسة تحليلية وتقييمية لمشروع ضمان الجودة والاعتماد، باعتباره أحد المبادرات الإصلاحية للتعليم الجامعى المصرى، ويتتبع أهم إنجازاته ومدى إسهامه فى إصلاح واقع التعليم الجامعى المصرى وتلبية متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة، ويعرض دراسة تحليلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير كمبادرة خارجية للإصلاح بصفة عامة، ويرصد أهم تداعياتها المختلفة على المجتمع والتعليم الجامعى بصفة خاصة، ويحلل ويقيم وثيقة الإسكندرية كمبادرة داخلية محلية للإصلاح العربى، ويعرض أهم انعكاساتها وإنجازاتها وتأثيرها فى إصلاح التعليم المصرى وتلبية متطلبات تنمية المجتمع.

**الفصل الخامس : سيناريوهات بديلة لإصلاح التعليم الجامعى المصرى،** ويهدف إلى رسم سيناريوهات لمستقبل التعليم الجامعى المصرى وإصلاحه، الدور المنوط به فى تلبية متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة.